

في جاتي مات الحبال في الحمال السورة التي ما في الدين المختار بل وقال زفر
تخصه به الحمال وقد تقدم انهم **قوله** وكان الضمان على المكون او على الوجود
ايهما اذا اكرهه عليا ن يوضع لاشارة انتهى **قوله** لان الشرط ان يخرج انسان
او يخرجها قال للعلم لان الشرط ان يخرج انسان او يخرجها بل هو جدي انتهى **قوله**
وتخصه بالوجود لان في التمسك في الخلاصة في واخر كتابه الذي نال في
الاصول لتسمية عند الشرط الذي شرط في الاصطبا عنه لارسال
والوجه واذا نصب الحديرة لاجل الظني بشرط التسمية عند الوضع وتلك
صاحبا لمحيط وضع مختلا بصيد حمار الوحش ثم وجد حمار الوحش مجرور
به ميتا لاجل قال الشيخ رحمه الله وهذا الجواب عما عجزوا ما اذا قصد عن
الطلبه لانه في الرواية الاخرى اعتمدوا التسمية عند التمسك من قاله في
الخلاصة قلت وسبلة المتن في مسألة المحيط لان عبارة المتن صريحة
في تعيينه الصواب لقوله في العوض لثا في عبارة المحيط احتملة ولما كانت
المسئلة التي ذكرها صاحبه الخلاصة والاولى في الصواب حديرة لانها كانت
المسئلة المحيط حل مسئلة المحيط علوما اذا قصد عن الطلب يعني ما نالها في
الكفر ولا ينبغي وضع التمسك بهذا الحمال وهو محل حسن وعليه هذا في مسألة
الكفر لولم يفسر الصواب عن الموضع الذي وضع له الحمال للحمار اذ كان
سمى عند وضع الحمال هو صرح في المسئلة الاولى التي ذكرها في الخلاصة كمن
تعليل الشارح رحمه الله بقوله لان الشرط في تعيين عدم حمل مطلقا اعني بقصد
الصواب عند الطلبه بان غامضا لم يتقدم وتلك الشارح بعد هذا حتى لو وجد من
ساعدا لا يصدر في عدم الحمال مع انه لم يتقدم عن الطلبه والقاضي كانه الشارح
عموم اعتبار الرواية الاخرى التي اعتمدوا لتسمية فيها عند التمسك الذي ذكرها
في الخلاصة **قوله** خلافا لادب الوصي الخ قال القاضي خانا لا يجوز للوصي ان يقرض
عليه السبع فانه يقرض كان صانعا والقاضي عمدا لان ارضه واختلفه الشارح في ادب
لا يخبره في الرواية عن ابي حنيفة في الصحيح ان ادب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي
ما انتهى **قوله** لا يسبق الا في حقه او يوصي او خا فورا لا العيني في شرحه قلت
ويجوز ايضا لا يجوز البعالة لانها في شراها انتهى قلت بوجه قوله في الجمع
والخيار ويجوز المسابقة على الاتزام والخيار والبعالة والحجور والبيع والوصي قاله
في الاختيار والاصل فيه حديثه ابي حنيفة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا يسبق الا في حقه او يوصي او خا فورا لم يرد بالحق الاصل والفضل الو
وما في الجورس والفعل والحقا انتهى فهدا لما نرى صرح في جواز المسابقة على البعالة
والحجور كصح الذي يبي في الصيغة لانه بان المسابقة لا يجوز فيها بعد الاربعة
المذكورة في المتن كما يفعل وان كان من احد من الجانبين والجميع منه العيني سامحه الله
سامحه الله تعالى انه صرح في المسابقة على الحجور والبعالة ثم بعد اربعة اسطر

ذكر

ذكر كما قاله الكافي بلعي من عدم جواز المسابقة فيما عدا الاربعة المذكورة وانه
الموقف انتهى كنت فلي قوله لا يسبق السابق بنحو التماسك يجعل من امانه زفتنا
عليها المسابقة وبالسكون مصدر يستعمله السابق ليعمل لاجل اخله لئلا المسابقة الا
في هذه الثلاثة وتخصه بالبيع والبيع والبيع والبيع في هذا الحق بها العقب ما كان يعملها
قال الخطابي في الرواية الصحيحة يعني ان التمسك في البيع والبيع والبيع والبيع
اسم عليه وسئل سئل عن الاكوع ان يسأل عن رجل ايج هذا دليل على جواز المسابقة
على الاقدام انتهى **قوله** وسبق بالحمل سبق بالتمسك بالتمسك السابق وهو
ما يتبادر عنده عليه انتهى من خط الشارح **قوله** وفي حديثه اشار الى ان خصه
هولا به فيه نظر لان قوله عليه الصلاة والسلام او خا فورا في البيع والعقل والحمار
تلاوه منها حايزة وهي اشقراط الجار من جانب واحد ومن جانبين وبينهما حمل
او كانا الجار من جنبي لايهما سبق انتهى **قوله** وواحد منهما لا يجوز وذلك اذا
شترط الجار من الجانبين بلا اشتراط حمل انتهى **قوله** وكان ابو حنيفة يوصي
اصحابه بالخ في كل ابي حنيفة السبع عموما بل يبيع قبضا عليه لانه اذ دفعه قال
ذلك حيا به وهو انه امير المؤمنين فلم يلبس ثوبا فبيعه او اتخذ لنفسه لوانا
من الطعام لا يقتضيه به عماله في ذلك وربما لا يكون لهم ذلك فياخذونه ظمنا
فاختار ذلك لهذه المصلحة انتهى **كتاب**
الفرائض قوله فانه ينفذ العلم كذا في خط الشارح انتهى **قوله** وعلموه
كذا هو خط الشارح انتهى **قوله** في المتن بعد بتركة الميت كذا في خط الشارح انتهى
قوله في المتن في دين من جميع ما يقي من مالها ان وقت التركة به جنبها وان لم
يوض بوخر ما بنته في المرض باقراره عن سائر الكون وباقه لكون سواها في كل
ذبح حتى حقه بعد رحمة احققت لامة على فقير الدين عليا لوصية وان تقدرت
في الابنة ان تقدمها واسدا علم التمسك بتفضيلها حيث تقاوان الفاضل فله من سائر
قوله الابا بعد الذي بخط الشارح الا كما به انتهى **قوله** وما نال من ماله من ماله انتهى
قوله فيصعب من الماتلونا وبيننا ويسقط ايضا لادب لكونه لعل المصلحة والاشارة
ان اعمان بن الام بنوا ثوب دونه بين اهلته انتهى **قوله** ولعمدة والفقهاء فيهما
بعضهم ابي بن كعبه وسعد بن ابي وقاص انتهى **قوله** ففي المفقول بالانصاف
قال في الجمع في كتابه الاقرار ويشرك في عند جعل له النصف وامره بالباين انتهى
قوله لان ميراثه مشروط بالكل او بميراثه في الكلا في الكلا في ميراثه تعالى
وان كان رجل يورث كلاله انتهى **قوله** وتوري يورث تلسر الكلا في ميراثه الذي
قوله كسور الوا الحسن الميراثي وابو رجاء العطار وفيه من كلاله كلاله
الورثة ومن قرأ بالفتح حمل الكلاله الميت انتهى **قوله** الولد يتحمل دفع
مصلحة من الخلاء ومصلحة له اي يحمل بوجه علي الخلاء ويبرعوهما اليه فيخلفان بالمال الاجل